مقدمة

تركيا حليفة قديمة للولايات المتحدة وأوروبا. فقد ساهمت هذه الدولة منذ اندلاع الحرب الباردة في عملية الاحتواء الفعّال للاتحاد السوفيتي عبر قيامها بحراسة الخاصرة الجنوبيَّة الشرقيَّة للتحالف الأطلسي. صحيح أنّ أهمّيَّتها الاستراتيجيَّة تغيّرت بعد زوال الإمبراطوريَّة السوفيتيَّة، ولكنّها لم تتضاءل. وتستطيع تركيا اليوم أن تلعب دوراً مهمّاً في تطوير موارد الطاقة في حوض بحر قزوين، كما أن مساهمتها في احتواء نظام صدام حسين في العراق، وتعاونها الاستراتيجي مع إسرائيل ينطويان على قدر كبير من الأهمّيَّة بالنسبة إلى مستقبل الشرق الأوسط. وتقوم تركيا بدفع عجلة التعاون في حوض البحر الأسود، وبدعم الدول حديثة الاستقلال في آسيا الوسطى على صعيد كفاحها في سبيل ترسيخ الوحدة والاستقلال القوميين. يتوقف السلام والاستقرار في شرق المتوسط على مدى استعداد تركيا لحلّ خلافاتها القديمة مع اليونان، وللمساعدة على تسوية مشكلة قبرص المقَسّمة. ومن شأن العلاقات المتطورة مع مختلف دول شبه جزيرة البلقان أن تجعل تركيا مفتاحاً لإقامة صرح قائم على التعاون في هذه المنطقة، وتتوقف عملية إقامة هيكلية أمنية أوروبية جديدة على تأييد تركيا لتوسيع (الناتو) وإعادة بنائه.

تلك هي الخلفية التي استند إليها **كلنتون** Clinton حين أعلن قائلاً:

> دأبت تركيا ديمقراطيَّة، عَلْمانيَّة، مستقرّة، وذات توجُّهات غربيَّة على دعم جهود الولايات المتحدة الرامية إلى تعزيز عوامل الاستقرار في

> البوسنة، وفي الدول حديثة الاستقلال، وفي الشرق الأوسط، وكذلك إلى احتواء كل من إيران والعراق. وينطوي ارتباطها المستمر بالغرب وتأييدها لمجمل أهدافنا الاستراتيجيّة في إحدى أكثر مناطق العالم حساسية على أهمّيّة حاسمة. إننا مستمرّون في دعم دور تركيا الفعّال والبنّاء في إطار كل من الناتو وأوروبا[1].

يحظى هذا التقويم لأهمّيّة تركيا الاستراتيجيّة بتأييد واسع لدى القيادات السياسيّة في أوروبا. وقد تكرّر تأكيد ذلك في سلسلة طويلة من البيانات الصادرة عن المجلس الأوروبي، وعن اجتماع رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجه الاتحاد الأوروبي في تقديم الرد المناسب على رغبة تركيا في العضويّة، فإن الدول الأعضاء شديدة الحرص، من الناحية السياسية ـ الاستراتيجية، على ربط هذا البلد بقوّة بحلفائه الغربيين. وقد تمّ التعبير عن هذا الحرص، بين أشياء أُخرى، من قبل الوزير الفرنسي للشؤون الأوروبية **آلان لاماسور** بوصفه رئيس المجلس الأوروبي، حين أكد أهمّيّة البلد لدى قيامه بشرح رغبة الاتحاد الأوروبي أمام البرلمان الأوروبي في إبرام اتفاقية وحدة جمركيّة مع تركيا قائلاً:

> على مفترق طرق القفقاس، والبلقان، والشرق الأوسط، وعند بوابة آسيا الوسطى تحتل [تركيا] موقعاً استراتيجياً يمنحها دوراً بالغ الأهمّيّة بوصفها عامل استقرار في منطقة شديدة الاضطراب من جهة، وباعتبارها عنصر اعتدال وتوازن في العديد من النزاعات الإقليميّة المتفاعلة على أعتابها من جهة ثانية[2].

تتقاطع أهمّيّة تركيا المضطردة، ولكن المتغيِّرة، مع تغييرات داخليّة ودوليّة بعيدة المدى، تفضي إلى إثارة التساؤل عن مدى قدرة حلفاء هذا البلد على الاستمرار، ببساطة، في متابعة أسلوبهم الراسخ في العلاقات معه ـ والتغييرات الدولية في أعقاب النزاع بين الشرق والغرب واضحة للجميع ـ على الرغم من أن معانيها الدقيقة وتبعاتها طويلة المدى أقلّ وضوحاً. ليست معالم

أي نظام عالمي جديد مرئيّة إلاّ بصورة ضبابيّة. وبما أن أوراسيا هي الأشد تأثّراً بالزلزال الحاصل في السياسة الدوليّة، فقد تحتّم على تركيا أن تأخذ نصيبها العادل من عمليّة التغيير. ويتّفق المحللون الأتراك والأجانب على أن البلد يواجه اليوم بيئة سياسيّة خارجيّة وأمنيّة مختلفة كلّيّاً عن نظيرتها التي كانت سائدة منذ ما لا يزيد عن عشر سنوات فقط[3]. ولعل من المتعذّر أن نتصوّر أن علاقات تركيا مع حلفائها الغربيين سوف تبقى بعيدة عن التأثّر بمثل ذلك التطور.

أما ما يحظى في الغالب بقدر أقل من التفهُّم والإدراك في الغرب، فهو أن تركيا هي الأخرى تتعرّض لجملة غير عاديّة من التغييرات الداخليّة. فكإفراز جانبي للتغييرات الدوليّة، ثمّة تطوّرات ذات أهمية مثل العلاقات المتوتّرة مع الأكراد، أو أشكال صعود الإحيائيّة الإسلامية، فقد كانت تتفاعل منذ أمد طويل ولكنها بقيت ملجومة جراء ما كان يمكن للعلاقات الدوليّة ذات القطبين أن تنطوي عليه من تبعات ومضاعفات بالنسبة إلى السياسة الداخليّة التركيّة. غير أن سياسة رئيس الوزراء **تورغوت أوزال** القائمة على الإيمان الجذري بفتح أبواب البلاد أمام العالم الخارجي في عقد الثمانينات ما لبثت أن أطلقت جملة من التغييرات الاقتصاديّة والاجتماعيّة التي عجّلت التطوّرات السياسيّة الداخليّة خلال الأعوام الأولى من عقد التسعينيّات.

بات قسمٌ متنامٍ من الجمهور التركي يسائل اليوم عدداً كبيراً من الحقائق السياسية الراسخة العائدة لتراث الجمهورية، ولعل الأمثلة الأبرز هي تلك المتمثّلة بصدام الإيديولوجيّات السياسيّة بين العلمانيين والإسلاميين من جهة، وبالجدل الدائر حول «الواقع الكردي» في تركيا من جهة ثانية! لم يكن مثل هذا النوع من النقاشات ممكناً لولا حدوث لَبْرَلَة عامة لأجواء تركيا السياسية جرّاء النموّ البطيء، ولكن المضطرد، للمجتمع المدني منذ النصف الثاني من عقد الثمانينيّات.

وما يمكن لجملة هذه التطوّرات، المتّسمة بالانطواء على قوى محرّكة داخليّة جبّارة، أن تجره على البلاد بعيد عن أن يكون واضحاً. فقد قال أحد المراقبين: «لم تعد تركيا التي نعرفها منذ سبعين عاماً موجودة. ثمّة تركيا جديدة هي في طور التشكّل والنشوء على الصعيدين الجغرافي ـ السياسي والداخلي كليهما»[4]. سوف يتعيّن على حلفاء تركيا أن يتجاوبوا عن طريق تكييف سياساتهم إزاء البلاد. لا بد للقادة السياسيين في كل من الولايات المتحدة وأوروبا، إذا ما كانوا راغبين في الحفاظ على العلاقات القائمة في ظل الظروف الدولية والداخليّة الجديدة، من أن يبادروا إلى عملية إعادة تقويم، وبالتالي إعادة توجيه، تتناول جملة العلاقات الموجودة بين الولايات المتحدة وتركيا من جهة، وبين أوروبا وتركيا من جهة ثانية.

يُقَدِّمُ هذا الكتاب وصفاً وتحليلاً تفصيليين، ولكنّهما ليسا شاملين بأيّة حال من الأحوال، لجملة التغييرات الداخليّة الرئيسة الحاصلة في تركيا، ولنظرة البلاد على صعيد السياسة الخارجيّة منذ نهاية الحرب الباردة. وقد تمَّت كتابته من منطلق ذي توجُّه سياسي بمعنى أن التقويمات والأجزاء التشخيصيّة تبقى هي الأخرى منحازة إلى قناعاتي الليبراليّة ـ الديمقراطيّة.

يتركّز الاهتمام، في الجزء الأوّل من هذا الكتاب، على التحدّيات الداخلية التي تواجه الأسس الكماليّة للجمهوريّة، هذه الأسس التي تشكّل العلّة السياسيّة لوجود تركيا. تسترشد مناقشة هذه التحدّيات بإدراك حقيقة أن مشكلات داخلية حادّة وملحّة تمنع البلاد من استغلال الفرص الجديدة المتاحة لها على صعيد السياسة الخارجيّة استغلالاً كاملاً. كما يحلّل هذا الكتاب أهمّ عناصر التغييرات الاجتماعيّة والاقتصاديّة بعيدة المدى التي ما انفكّت تركيا تشهدها، جنباً إلى جنب، مع دورها السياسي المناسب مع تلك التغييرات. يشكّل تمزّق النظام البرلماني وتكلُّس الممارسة السياسية الكماليّة، بوصفهما من النتائج طويلة الأمد لانقلاب سنة 1980م العسكري، العاملين الرئيسين اللذين

يحولان دون تحقّق التجديد السياسي الضروري من أجل معالجة أكثر المشكلات السياسية والاجتماعية إلحاحاً بصورة ناجحة. فمن بين جملة التحدّيات التي تنتصب في وجه أنقرة، ثمّة التوصل إلى حل دائم للمشكلة الكرديّة، وتقديم رد مقنع على الصحوة الإسلامية في إطار نظام ديمقراطي ليبرالي غربي، قائم على قاعدة صلبة، جنباً إلى جنب مع توفير الظروف المعيشية المُرْضية لكتلة سكّانية أقرب إلى الشباب ومستمرّة في التنامي يبلغ تعدادها خمساً وستين مليوناً من البشر. وما من شيء سوى الإقدام على اتخاذ المزيد من الخطوات على طريق تطوير العناصر الليبراليّة والديمقراطيّة في نظام تركيا السياسي، سوف يؤمن للبلاد قاعدة صلبة تمكّنها من النجاح في التغلُّب على تحدّيات عالم القرن المقبل الدائب على السير قدماً في طريق المزيد من العولمة.

يركّز الجزء الثاني من هذا الكتاب، على البيئة الخارجيّة والأمنيّة الجديدة للسياسة التركيّة، هذه البيئة التي تؤدي إلى تعقيد عملية اجتراح خطّة شاملة لتحقيق مصالح البلاد القوميّة في إطار السياسة الدوليّة. فمن شأن الطريقة التي يعتمدها القادة السياسيون لحل هذا الوضع أن يؤدي أيضاً إلى تحديد نوعيّة علاقات البلاد المستقبليّة مع شركائها الغربيين. لقد انطوى زوال الاتحاد السوفيتي على تحدّيات جديدة إلى جهة الشرق على صعيد المناورات الجغرافيّة ـ السياسية، حول مصادر الطاقة في حوض بحر قزوين كما على مستوى إقامة نظام سياسي طويل المدى في آسيا الوسطى. أما حرب الخليج؛ فقد زادت من كثافة انجرار أنقرة إلى عملية إعادة تشكيل الهندسة السياسيّة الإقليميّة لمنطقة الشرق الأوسط، عبر مواجهتها بمسألة مستقبل العراق ومن خلال توفير الفرصة الملائمة لإقامة نوع من التعاون الاستراتيجي مع إسرائيل. ويتم تحليل جميع هذه الأمور من وجهة نظر المصالح الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط.

وكذلك، فإن الوضع الدولي الجديد قد أدّى إلى وضع ركيزة علاقات

تركيا بالغرب، رسالتها الأوروبية ومكانتها الراسخة في التحالف الأطلسي، على المحك. تسعى تركيا لكي تصبح قوة إقليمية في منطقة شرق المتوسط وبالنسبة إلى شبه جزيرة البلقان، مما قد يزيد من تعقيد علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي، ولكن من شأنه أيضاً، في حال إدارة الأمر بصورة بنّاءة، أن يساهم في توفير الاستقرار لأكثر مناطق أوروبا ابتلاء بالاضطراب السياسي. ومع ذلك، فإنّ التدهور في العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي بالذات، مضافاً إلى التهميش الزاحف للبلاد في عمليّة إقامة بنيان أمني أوروبي جديد، قد يفضي إلى حدوث اغتراب دائم عن أوروبا.

تبدو تركيا وشريكاتها الأوروبيّات عاجزة عن التصدّي الناجح للتحدّيات التي ينطوي عليها الوضع الأوروبي الجديد. صحيح أن الاستمرار، ببساطة، على النهج السياسي السابق لم يكن ممكناً على ما يبدو، ولكن آفاقاً جديدة واعدة لم يتم فتحها. وإذا ما ظل مثل هذا الوضع مستمراً، فإن الإطار الأطلسي بمجمله لن يستطيع أن يبقى بعيداً عن التأثير. وبالتالي، فإن الجزء الثالث من هذا الكتاب، يحلل جوهر السياسات الأمريكية والأوروبيّة إزاء تركيا بقدر أكبر من التفصيل ويطرح آراء لصالح اعتماد أسلوب أفضل وأنجح على صعيد إدارة هذه العلاقات.

وبعيداً عن السعي لحل المشكلات الراهنة والمنظورة التي تنطوي عليها العلاقات الأمريكية والأوروبية مع تركيا، يحرص تحليلي على تحذير القادة السياسيين الغربيين (والأتراك) وتنبيههم إلى أن التوجيه المستقبلي للعلاقات مع تركيا يتطلّب عملية إعادة تقويم نظرية وفكرية عميقة تأخذ في اعتبارها جملة التغييرات الداخلية والخارجيَّة التي تترك بصماتها على أسلوب هذا البلد في إعادة تحديد مكانه في المنظومة السياسية الجديدة على الصعيد الدولي، والأوراسي الجديد بصورة خاصة. وإلاّ فإن من شأن إدارة الأمن الدولي في منطقة حاسمة بالنسبة إلى مجموعة المصالح الأمريكية والأوروبيَّة أن تصبح على درجة غير ضرورية من الصعوبة والاتساع.